10.21608/MEAE.2023.224431.1215

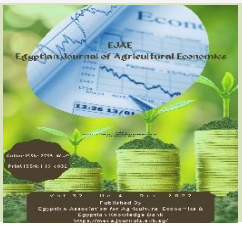

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

أثر التعديات على الأراضي الزراعية دراسة حالة لمحافظة البحيرة

أ.د/ سهره خليل عطا
أستاذ الاقتصاد الزراعي بقسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة
أ.د/ على إبراهيم محمد
رئيس بحوث متفرغ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية
د/ ولاء على محمد
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة
محمد حسين أحمد حسين
طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

بيانات البحث

استلام 3 / 8 / 2023
قبول 1 / 9 / 2023

الكلمات المفتاحية:
التعديات على الأراضي الزراعية، البحيرة، مساحات التعدي، عدد حالات التعدي.

المستخلص

تعتبر التعديات على الأراضي الزراعية أحد أهم التحديات التي تحتل الأولوية عند الدولة من أجل الحفاظ على الرقعة الزراعية، وقد بلغ عدد حالات التعدي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011–2021) نحو 2.02 مليون حالة تعدي بمساحة تبلغ نحو 91.3 ألف فدان، الأمر الذي تسبب في إهدار أفضل الأراضي الزراعية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على وضع الراهن للتعديات على الأرضي الزراعية بجمهورية مصر العربية ومحافظة البحيرة موضع الدراسة ، وكانت أهم النتائج: تبين أن إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية، عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات على مستوي الجمهورية عام 2021 بلغ حوالي 23668، 10150 حالة على الترتيب، وبلغ إجمالي مساحة التعدي على الأراضي الزراعية حوالي 1082، 426 فدان على الترتيب، وأن محافظة البحيرة تأتي في الترتيب الأول من حيث عدد حالات التعدي، وعدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات بها عام 2021 وبلغ حوالي 5980، 4696 حالة، تمثل 25.27%، 46.3% على الترتيب، وأن الصورة الأكثر انتشارا للتعدي على الأراضي الزراعية هو البناء من أجل السكن بنسبة بلغت 50% من إجمالي صور التعدي، وأن أهم اسباب البناء هو بناء مسكن خاص للأسرة بنسبة 42%، وأهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعدي علي الأراضي الزراعية هو توفير فرص عمل للشباب من خلال إنشاء مشروعات زراعية بنسبة 32%، وأن صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة للمشاريع أدت إلى إقامتها على الأراضي الزراعية بنسبة44%، وأن تخصيص أرض لإقامة المشروعات الزراعية بالظهير الصحراوي في مقدمة طرق المحافظة على الأراضي الزراعية من التعدي بنسبة 36%، وأن حوالي 64% من آراء مديري الجمعيات الزراعية تشير الى قدرة القوانين والتشريعات على القضاء على مشكلة التعديات بالمحافظة.

الباحث المسئول: محمد حسين احمد حسين
البريد الإلكتروني:Profmohamed50hessen@gmail.com

© The Author(s) 2023.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

Available Online at EKB Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

The impact of encroachments on agricultural land
A case study of Beheira Governorate

Dr. Walaa Ali Mohamed
Assistant Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University
Prof. Dr. Sahra Khaleel Ata
Professor of Agricultural Economics, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University
Mohamed Hussein Ahmed Hussein
Postgraduate Student (PhD), Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University
Prof. Dr. Ali Ibrahim Mohamed
Research Chair, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Centre

ARTICLE INFO

Article History
Received:3-8- 2023
Accepted: 1-9- 2023

Keywords: encroachments on agricultural lands, lake, encroachment areas, number of encroachment .cases

ABSTRACT

Encroachments on agricultural land are considered one of the most important challenges that are a priority for the state in order to preserve agricultural land. The number of encroachment cases in Egypt the period (2011-2021) reached about 2.02 million encroachment cases on an area of about 91.3 thousand fadden, which caused... In wasting the best agricultural lands, the study aimed to identify the current situation of encroachments on agricultural lands in the Arab Republic of Egypt and the Beheira Governorate under study. The most important results were: It was found that the total number of cases of encroachments on agricultural lands, the number of cases in which the encroachments were not removed at the level of the Republic in 2021 amounted to about 23,668 and 10,150 cases, respectively, and the total area of encroachment on agricultural land amounted to about 1,082, 426 fadden, respectively. The lake comes in first place in terms of the number of encroachment cases, and the number of cases in which the encroachments were not removed in 2021 amounted to about 5,980. , 4696 cases, representing 25.27% and 46.3% respectively, and that the most widespread form of encroachment on agricultural land is construction for housing at a rate of 50% of the total forms of encroachment, and that the most important reason for construction is building a residence at a rate of 42%, and the most important solutions proposed for elimination The problem of encroachment on agricultural land is the provision of job opportunities for young people through the establishment of agricultural projects at a rate of 32%, and that the difficulty of obtaining the necessary licenses for projects led to their establishment on agricultural land at a rate of 44%, and that allocating land to establish agricultural projects in the desert backside is at the forefront of ways to preserve land Agriculture from encroachment by 36%, and 64% of the opinions of agricultural association directors indicate the ability of laws and legislation to eliminate the problem of encroachment in the governorate.

Corresponding Author: **Mohamed Hussein Ahmed Hussein**
Email: **Profmohamed50hessen@gmail.com**

© *The Author(s) 2023.*

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

المقدمة:

تعتبر التعديات على الأراضي الزراعية أحد أهم التحديات التي تحتل الأولوية عند الدولة من أجل الحفاظ على الرقعة الزراعية، وبرغم أن مصر تطبق قانونا صارما لحماية الاراضي الزراعية وحرص الجميع على نفاذ القانون، إلا أن هناك بعض أصحاب الأراضي الزراعية استغلوا الأوضاع الأمنية الغير المستقرة في البلاد أعقاب ثورة يناير 2011 بالتعدي عليها بصورها واشكالها المختلفة سواء بالبناء أو التجريف أو التبوير، حيث بلغ عدد حالات التعدي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011–2021) نحو 2.02 مليون حالة تعدي بمساحة تبلغ نحو 91.3 ألف فدان، ومازال التآكل مستمر في مساحات الاراضي الزراعية الأمر الذي تسبب في إهدار أفضل أراضي الزراعية مما أدى الى إنخفاض الانتاج الزراعى وما صاحب ذلك إنخفاضاً في نصيب الفرد من المساحة المنزرعة الي حوالي 0.09 فدان/ فرد عام 2021 والارتفاع الملحوظ في الاسعار خلال الآونه الاخيرة وكذلك لارتفاع الفاتورة الاستيرادية، حيث بلغت عدد حالات التعدي على الاراضى الزراعية بمصر عام 2021 بنحو 23.7 الف حالة تعدى على اجود الاراضى الزراعية، وتعتبر محافظة البحيرة من اكبر المحافظات لعدد الحالات لظاهرة التعدي باجمالي بنحو 5980 حالة على مساحة 224 فدان لعام 2021 .

المشكلة البحثية:

في ظل ارتفاع عدد حالات التعدى على الاراضى الزراعية بمحافظة البحيرة والتي تنعكس مباشرة على الأمن الغذائي باعتبارها قضية قومية للدولة المصرية، التي تهدد مستقبل الأجيال القادمة، وعليه فان الدراسة تقترح حلولا عبر الاراء والتساؤلات الاتية: ما هو الوضع الراهن للتعدي على الأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية، وما هو رأى اصحاب الاراضي واصحاب المشاريع واراء مديري الجمعيات والادارات الزراعية حول صور واسباب والاثار الناتجة ومدي تطبيق القوانين والتشريعات والحلول المقترحة للحد من الظاهرة والقضاء عليها.

أهداف البحث:

استهدفت البحث بصفة رئيسية التعرف علي وضع التعدي على الأراضى الزراعية بجمهورية مصر العربية بصفة عامة ومحافظة البحيرة بصفة خاصة، وذلك من خلال دراسة الاهداف الفرعية التالية:

– الوضع الراهن للتعديات على الأراضي الزراعية بمحافظات الجمهورية.

– التشريعات والقوانين المطبقة التي تحد من التعدي على الأراضي الزراعية.

– التعرف على اراء اصحاب الاراضي واصحاب المشاريع واراء مديري الجمعيات والادارات الزراعية حول صور التعدي والاسباب والحلول والمقترحات وذلك من خلال عينة الدراسة بمحافظة بالبحيرة لعام 2022/2021.

الاسلوب البحثي ومصادر البيانات: ولتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، وقد استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة الصادرة من العديد من الجهات والهيئات الرسمية ومنها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام (2021). فضلا عن الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة الى البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال تصميم استمارة استبيان لعينة عشوائية قد تم تجميع بياناتها من خلال المقابلة الشخصية لأفراد العينة البحثية بمحافظة البحيرة.

الإطار النظري:

بعض القوانين والقرارات الصادرة بحماية الرقعة الزراعية والتصدي لها: تصدر القوانين من عدة جهات أهمها قرارات السيد رئيس الجمهورية بعد اقرار القانون من مجلس الشعب، لجنة الزراعة والري والامن الغذائي والتي تمثل السلطة التشريعية، ومجلس الوزراء ووزارة الزراعة والتي تمثل السلطة التنفيذية، وأخيراً السلطة القضائية التي تتمثل في رجال القضاء، وسوف يتم إستعراض ملخص لها حسب التسلسل الزمنى لصدورها كما يلي:

- **القانون رقم 59 لسنة 1973:** والذي يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الاراضي الزراعية ونقل الاتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري. ويصدر وزير الزراعة قرارا يحدد فيه شروط منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها، والاغراض المحظورة علي سبيل الحصر بما يتفق مع العرف الزراعي، والمادة 106 مكررا- كل من يخالف حكم المادة 71 مكررا أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولاتزيد علي خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أوكسور الفدان التي تتم فيها المخالفة. ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 16 أغسطس سنة 1973- العدد 33).

- **القانون رقم 59 لسنة 1978:** والذي يعاقب المخالف من مالك الأراضي التي يتم فيها التجريف وحائزها والقائم بنقل الاتربة من الارض المجرفة ومشتري الاتربة الناتجة عن عملية التجريف ومن يقوم باستخدامها في أي غرض من الاغراض متي ثبت علمهم بحدوث التجريف او النقل دون الحصول علي الترخيص المنصوص عليه في المادة 71 مكررا،كما تنص مادة 107 مكررا (فقرة الاولي) يحظر إقامة أية مبان أو منشات في الاراضي الزراعية ويعتبر في حكم الاراضي الزراعية البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثني من هذا الحظر الاراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الاراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي او الحيواني بشرط الحصول علي ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الارض في القري اقامة سكن خاص له او ما يخدم ارضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة. مادة 107 مكررا ب (فقرة أولي) يعاقب كل من يخالف أي حكم من احكام المادتين 107 مكررا و107 مكررا (أ) بالحبس وبغرامة لاتقل عن مائتي جنيه ولاتزيد علي خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الارض موضوع المخالفة.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 12 اكتوبر سنة 1978- العدد 41)

- **قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982:** والذي يحظر إقامة أي مبان أومنشآت في الأراضي الزراعية، أو اتخاذ أيه اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضي، ويعتبر في حكم الاراضي الزراعية الاراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية، اما الباب الرابع العقوبات (المادة 67) يعاقب بالحبس او بالغرامة التي لاتقل عن عشرة الاف جنيه ولاتزيد علي خمسين الف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية من قانون الاصدار أو احدي المواد 22،21،18، 25 من هذا القانون أو لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد، وتكون العقوبة السجن لمدة لاتقل عن خمس سنوات ولاتزيد علي عشرة سنوات وغرامة لاتقل عن خمسين الف جنيه الف جنيه ولاتزيد علي مائة الف جنيه، وذلك بالنسبة للجرائم التي ترتكب بطريق التحايل او الاعلان عن تقاسيم وهمية.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 25 فبراير سنة 1982- العدد 8)

- **قانون رقم 116 لسنة 1983 بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966:** والذي ينص على "عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها" يشتمل بحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة، يحظر على المالك أو الحائز أيا كانت صفته ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليه ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعيةأوالمساس بخصوبتها.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 11 اغسطس سنة 1983- العدد 32)

- **الأمر العسكري رقم 1 لسنة 1996:** الذي يحظر تبوير وتجريف الاراضي الزراعية وإقامة مبان أو منشآت عليها، أو ارتكاب أي فعل، أو الامتناع عن أي عمل من شأنها تبوير الأرضي الزراعية أوالمساس بخصوبتها، أو تجريف الأرض الزراعية، أونقل الأتربة منها لغير أغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة

10.21608/MEAE.2023.224431.1215
علـى خصـوبتها، أو إقامـة مبـان أو منشـآت علـى الأرض الزراعيـة، أواتخـاذ أي إجـراءات بشـأن تقسـيمها لهـذه الأغراض.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 11 مايو سنة 1996- العدد 18 (مكرر))

– **القانون رقم 119 لسنة 2008:** الذى يحظر إقامة أي مباني أو منشآت خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن أو المناطق التي ليس لها مخطط استراتيجي عام معتمد أو اتخاذ أي إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي .

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 11 مايو سنة 2008- العدد 19 مكرر (أ))

– **القرار الوزاري رقم 1836 لسنة 2011** بشروط وإجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الحالات المستثناة على الأراضي الزراعية والذي نص في مادته الاولي يقصد بالأراضي الزراعية في تطبيق أحكام هذا القرار الأراضي المنزرعة بالفعل وما عليها من منافع (كالأجران والمخازن والحظائر وغيرها) سواء كانت داخل الزمام أو خارجه وأيا كانت طريقة ريها أو صرفها أو الضريبة المفروضة عليها سواء كانت مدرجة في بطاقة حيازة زراعية أو غير مدرجة، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة، يحظر إقامة أي مبان أو منشآت بالأراضي الزراعية خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن أو المناطق التي ليس لها مخطط إستراتيجي عام معتمد أو اتخاذ أي إجراءات في شأن تقسيم الأراضي الزراعية بغرض البناء عليها

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 17 ديسمبر سنة 2011- العدد 284)

- قانون رقم 7 لسنة 2018 : بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966 حيث قرر مجلس النواب القانون الذي ينص في مادته الاولي يستبدل بنصوص المادة (98 مكررا) والمادة (156 الفقرتين الاولي والثالثة) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966: فقرة أولي : يعاقب كل من يخالف احكام المادة (152) من هذا القانون او الشروع فيها بالحبس مدة لاتقل عن سنتين ولا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تزيد علي خمسة ملايين جنيه، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات.

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 24 يناير سنة 2018- العدد 3 مكرر (د))

– **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 876 لسنة2021:** بإحالة بعض الجرائم الي محاكم أمن الدولة طوارئ الذي ينص في مادة الاولي تحيل النيابة العامة الي محاكم أمن الدولة طوارئ للجرائم المنصوص عليها بالكتاب الثالث (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ علي خصوبتها) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966. بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 174 لسنة 2021 المشار اليه .

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 25 ابريل سنة 2021- العدد 16 مكرر).

– **اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 180 بتاريخ 2022/2/10** واهم القرارات "ايقاف أي دعم يحصل عليه المتعدي على أي بقعة زراعية، سواء كان هذا الدعم من التموين، أو الخبز، أو الأسمدة، وغيرها من صور الدعم"

(اجتماع برئاسة مجلس الوزراء، 2022/2/10).

– **صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم قانون رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٢٢** بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦: الذي يعاقب كل من يخالف احكام المادة 152 من هذا القانون او الشروع فيها بالحبس مدة لاتقل عن سنتين ولا تزيد علي خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن خمسمائة الف جنيه ولا تزيد علي عشرة ملايين جنيه، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويعاقب المهندس المشرف علي التنفيذ او المقاول بالحبس لمدة لاتقل عن سنتين ولاتزيد علي خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن مائة الف جنيه ولاتزيد علي ثلاثة ملايين جنيه، يحكم فضلا عن ذلك يشطب اسم المهندس او المقاول من سجلات نقابة المهندسين او سجلات اتحاد المقاولين، بحسب الاحوال وذلك لمدة لاتزيد علي سنة، وفي حالة العود يكون الشطب لمدة مساوية لمدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه، ويتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الامر بالازالة واعادة الشئ لاصله علي نفقة المخالف ومصادرة الالات والادوات والمستلزمات المستخدمة في ارتكاب الجريمة

(الجريدة الرسمية الوقائع المصرية في 3 نوفمبر سنة 2022- العدد 44 تابع (أ)).

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

النتائج:

أولا: التوزيع الجغرافي لعدد حالات ومساحات التعدي، وعدد حالات والمساحات التي تم إزالتها، وعدد حالات والمساحات التي لم يتم إزالتها على الأراضي الزراعية، على مستوي الجمهورية عام2021.

1- عدد حالات ومساحات التعدي: تشير بيانات الجدول (1) إلى أن إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية بلغ حوالي 23668 حالة على مستوي الجمهورية، كما بلغ إجمالي مساحة التعدي على الأراضي الزراعية حوالي 1082 فدان على مستوي الجمهورية عام 2021.

كما أوضحت بيانات أن محافظة البحيرة تأتي في الترتيب الأول على مستوي الجمهورية من حيث عدد حالات التعديات حيث بلغت حوالي 5980 حالة تمثل نحو 25.27% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، كما بلغت مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة البحيرة حوالي 224 فدان بأهمية نسبية تمثل نحو 20.7% من مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، تليها في الترتيب الثاني محافظة المنيا من حيث بلغ عدد حالات التعديات على مستوي الجمهورية حوالي 3413 حالة تعدي تمثل نحو 14.42% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، حيث بلغت مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة المنيا حوالي 129 فدان تمثل نحو 11.92% من مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، ثم تليها في الترتيب الثالث محافظة أسيوط من حيث عدد حالات التعديات على مستوي الجمهورية حيث بلغت حوالي 2551 حالة تعدي تمثل نحو 10.78% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، كما بلغت مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة أسيوط حوالي 99 فدان تمثل نحو 9.15% من مساحة التعديات على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، تليها في الترتيب الرابع محافظة سوهاج حيث بلغ عدد حالات التعديات بها حوالي 2156 حالة تعدي تمثل نحو 9.11% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، وبلغت مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة سوهاج حوالي 84 فدان تمثل نحو 7.76% من مساحة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية.

2- عدد الحالات والمساحات التي تم إزالتها: كما أوضحت بيانات الجدول (1) أن إجمالي عدد حالات إزالة التعديات على الأراضي الزراعية بلغ حوالي 13518 حالة تم إزالتها على مستوي الجمهورية عام 2021، كما بلغ إجمالي مساحة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية حوالي 656 فدان على مستوي الجمهورية.

كما تبين أن محافظة المنيا تأتي في الترتيب الأول على مستوي الجمهورية من حيث عدد حالات إزالة التعديات حيث بلغ حوالي 1946 حالة تمثل نحو 14.4% من إجمالي عدد حالات إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، كما بلغت مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة المنيا حوالي 74 فدان تمثل نحو 11.28% من مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، تليها في الترتيب الثاني محافظة بني سويف حيث بلغ عدد حالات إزالة التعديات على مستوي الجمهورية حوالي 1488 حالة إزالة تعدي تمثل نحو 11.01% من إجمالي عدد حالات إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، حيث بلغت مساحة

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة بني سويف حوالي 64 فدان تمثل نحو 9.76% من مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية .

ثم تليها في الترتيب الثالث محافظة أسيوط من حيث عدد حالات إزالة التعديات على مستوي الجمهورية حيث بلغت حوالي 1366 حالة إزالة تعدي بأهمية نسبية تمثل نحو 10.11% من إجمالي عدد حالات إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية خلال عام 2021، كما بلغت مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعيةعلى مستوي محافظة أسيوط حوالي 48 فدان تمثل نحو 7.32% من مساحة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، تليها في الترتيب الرابع محافظة البحيرة حيث بلغ عدد حالات إزالة التعديات بها حوالي 1284 حالة إزالة تعدي خلال عام 2021 بأهمية نسبية تمثل نحو 9.5% من إجمالي عدد حالات إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، حيث بلغت مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة البحيرة حوالي 54 فدان بنسبة تمثل نحو 8.23% من مساحة إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية خلال نفس الفترة.

3- عدد الحالات والمساحات التي لم يتم إزالتها: أوضحت بيانات الجدول (1) إلى أن إجمالي عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات وذلك على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية بلغ حوالي 10150 حالة خلال عام 2021، كما بلغ إجمالي المساحة التي لم يتم إزالة التعديات عليها وذلك على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية حوالي 426 فدان.

كما يتضح أن محافظة البحيرة تأتي في الترتيب الأول على مستوي الجمهورية من حيث عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات بها حيث بلغ حوالي 4696 حالة تمثل نحو 46.27% من إجمالي عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظات الجمهورية، كما بلغت المساحة التي لم يتم إزالة التعدي عليها على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة البحيرة حوالي 170 فدان تمثل نحو 39.91% من إجمالي المساحة التي لم يتم إزالة التعدي عليها على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية. تليها في الترتيب الثاني محافظة المنيا حيث بلغ عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات على مستوي الجمهورية حوالي 1467 حالة تمثل نحو 14.45% من إجمالي عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، كما بلغت المساحة التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة المنيا حوالي 55 فدان تمثل نحو 12.91% من المساحة التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية.

ثم تليها في الترتيب الثالث محافظة أسيوط من حيث عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات على مستوي الجمهورية حيث بلغت حوالي 1185 حالة تمثل نحو 11.67% من إجمالي عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، كما بلغت المساحة التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعيةعلى مستوي محافظة أسيوط حوالي 51 فدان تمثل نحو 11.97% من المساحة التي لم يتم إزالة التعديات على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، تليها في الترتيب الرابع محافظة سوهاج حيث بلغ عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات بها حوالي 1100 حالة تمثل نحو 10.84% من إجمالي عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية، حيث بلغت المساحة التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي محافظة سوهاج حوالي 42 فدان بنسبة تمثل نحو 9.86% من المساحة التي لم يتم إزالة التعدي على الأراضي الزراعية على مستوي الجمهورية.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

جدول 1. التوزيع الجغرافي لعدد حالات ومساحات التعدي وعدد حالات والمساحات التي تم إزالتها وعدد حالات والمساحات التي لم يتم أزالتها على مستوي محافظات الجمهورية عام 2021.

المحافظة	حالات التعدي				حالات تم إزالتها				حالات لم يتم إزالتها*			
	عدد حالات التعدي بالحالة	الاهمية النسبية	مساحة التعدي بالفدان	الاهمية النسبية	عدد حالات الإزالة بالحالة	الاهمية النسبية	مساحة بالفدان	الاهمية النسبية	عدد حالات بالحالة	الاهمية النسبية	مساحة بالفدان	الاهمية النسبية
الإسكندرية	236	1	18	1.66	540	3.99	23	3.51	-304	-3	-5	-1.17
البحيرة	5980	25.27	224	20.7	1284	9.5	54	8.23	4696	46.27	170	39.91
الغربية	780	3.3	51	4.71	651	4.82	46	7.01	129	1.27	5	1.17
كفر الشيخ	62	0.26	14	1.29	61	0.45	3	0.46	1	0.01	11	2.58
الدقهلية	267	1.13	14	1.29	261	1.93	14	2.13	6	0.06	0	0
دمياط	61	0.26	7	0.65	61	0.45	7	1.07	0	0	0	0
الشرقية	619	2.62	22	2.03	533	3.94	19	2.9	86	0.85	3	0.7
الإسماعيلية	703	2.97	30	2.77	76	0.56	13	1.98	627	6.18	17	3.99
بور سعيد	96	0.41	10	0.92	53	0.39	2	0.3	43	0.42	8	1.88
السويس	166	0.7	3	0.28	156	1.15	3	0.46	10	0.1	0	0
المنوفية	565	2.39	31	2.87	577	4.27	30	4.57	-12	-0.12	1	0.23
القليوبية	1031	4.36	84	7.76	983	7.27	60	9.15	48	0.47	24	5.63
القاهرة	67	0.28	4	0.37	48	0.36	6	0.91	19	0.19	-2	-0.47
الجيزة	186	0.79	9	0.83	174	1.29	8	1.22	12	0.12	1	0.23
بني سويف	1153	4.87	48	4.44	1488	11.01	64	9.76	-335	-3.3	-16	-3.76
الفيوم	1429	6.04	67	6.19	1222	9.04	59	8.99	207	2.04	8	1.88
المنيا	3413	14.42	129	11.92	1946	14.4	74	11.28	1467	14.45	55	12.91
أسيوط	2551	10.78	99	9.15	1366	10.11	48	7.32	1185	11.67	51	11.97
سوهاج	2156	9.11	84	7.76	1056	7.81	42	6.4	1100	10.84	42	9.86
قنا	219	0.93	14	1.29	279	2.06	16	2.44	-60	-0.59	-2	-0.47
الأقصر	967	4.09	66	6.1	501	3.71	50	7.62	466	4.59	16	3.76
أسوان	735	3.11	39	3.6	142	1.05	11	1.68	593	5.84	28	6.57
الوادي الجديد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مرسي مطروح	2	0.01	0	0	0	0	0	0	2	0.02	0	0
البحر الأحمر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
شمال سيناء	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0.01	0	0
جنوب سيناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منطقة النوبارية	223	0.94	15	1.39	60	0.44	4	0.61	163	1.61	11	2.58
الإجمالي	23668	100	1082	100	13518	100	656	100	10150	100	426	100

*** تشير الأرقام السالبة الى حالات في الأعوام السابقة تم أزالتها.**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- الإدارة المركزية لحماية الأراضي- بيانات غير منشورة.

ثانيا: أثر التعديات على الأراضي الزراعية في محافظة البحيرة:

تعتبر محافظة البحيرة من محافظات مصر وعاصمتها مدينة دمنهور، تقع في غرب الدلتا. ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وشرقا فرع رشيد، وغربا محافظتي الإسكندرية ومطروح، وجنوبا محافظة الجيزة، تتكون المحافظة من 15 مركز إداري، 16 مدينة. وحدة محلية قروية يتبعها 417 قرية تابعة بإجمالي 5,333 تجمع سكني ريفي وبها عدد من البحيرات أبرزها بحيرة إدكو تقع كامل مساحتها غرب فرع رشيد. وتتألف محافظة البحيرة بشكلٍ عام من 15 مركز إداري هم: دمنهور وكفر الدوار ورشيد وإدكو والمحمودية والرحمانية وشبراخيت وإيتاي البارود وكوم حمادة والدلنجات

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

وبدر ووادي النطرون وأبو المطامير وحوش عيسى وأبو حمص. ويبلغ عدد سكان المحافظة نحو 6,819 مليون نسمة لعام 2022 وذلك على مساحة تقدر بنحو 9,826 كم2.

1- اختيار المراكز الإدارية للعينة: تعتبر مرحلة اختيار المراكز الإدارية لعينة الدراسة أولى مراحل اختيار عينة الدراسة الميدانية حيث تم التركيز على أكبر مركزين من مراكز محافظة البحيرة، ويشير الجدول (2) إلى الأهمية النسبية للمساحات وعدد الحائزين وعدد حالات التعدي ومساحتها في مراكز محافظة البحيرة، كما أن ترتيب مراكز المحافظة من حيث المساحة كما يلى: ابو حمص، كفرالدوار، الدلنجات، كوم حمادة، دمنهور، حوش عيسي،ايتاي البارود، ابوالمطامير،شبراخيت، المحمودية، جناكليس، الرحمانية، رشيد، ادكو حيث قدرت المساحة بكل منهم 83156، 76129، 71365، 62195، 50172،60825، 44256، 41724، 35034، 33414، 21612، 16653، 17186، 13797.4 فداناً تمثل نحو 13.3%، 12.1%، 11.4%، 9.9%، 9.7%، 8%، 7.1%، 6.6%، 5.6%، 5.3%، 3.4%، 2.7%، 2.7%، 2.2%على الترتيب من إجمالي المساحة على مستوى المحافظة والبالغ نحو 627518.4 فداناً، وبذلك تبين أن أعلى مركزين من حيث المساحة هما ابوحمص، وكفرالدوار.

أما بالنسبة لترتيب مراكز المحافظة وفقا لعدد الحائزين فقد جاء كما يلى دمنهور، كوم حمادة، ابوحمص، ايتاي البارود، كفرالدوار، شبرا خيت، الدلنجات، المحمودية، حوش عيسي، ابوالمطامير، الرحمانية، رشيد، جناكليس، وادكو حيث بلغ عدد الحائزين بكل مركز نحو 60449، 52173، 51304، 45001، 44310، 40982، 38091، 23600، 19792، 18271، 15946، 7571، 6251، 3663 حائزاً بنسبة بلغت نحو 14.1%، 12.2%، 12%، 10.5%، 10.4%، 9.6%، 8.9%، 5.5%، 4.6%، 4.3%، 3.7%، 1.8%، 1.5%، 0.9% على الترتيب من إجمالي لعدد الحائزين على مستوى المحافظة والبالغ نحو 427404 حائزا".

أما بالنسبة لترتيب مراكز المحافظة وفقا لعدد حالات التعدي علي الاراضي الزراعية فقد جاء كالتالي دمنهور، كوم حمادة، الدلنجات، شبراخيت، ايتاي البارود، ابوحمص، كفرالدوار، حوش عيسي، ادكو، ابوالمطامير، الرحمانية، جناكليس، رشيد، المحمودية بحالات التعدى بلغت نحو 1161، 922، 535، 484، 467، 423، 369، 367، 262، 246، 237، 187، 184، 136 حالة بنسبة بلغت نحو 19.4%، 15.4%، 9%، 8.1%، 7.8%، 7.1%، 6.2%،6.1%،4.4%، 4.1%، 4%، 3.1%، 3%، 2.3% على الترتيب من إجمالي لعدد حالات التعدي على مستوى المحافظة والبالغ نحو 5980 حالة، كما يتضح من ذلك أن أعلى مركزين من حيث عدد حالات التعدي هما دمنهور وكوم حمادة.

ويتضح من بيانات الجدول (2) أنه قد وقع الاختيار على مركزي دمنهور وكوم حمادة لتمثيل عينة الدراسة ذلك لكونهما أكبر المراكز من حيث عدد حالات التعدي والمساحة المتعدي عليها في عام 2021 حيث قدرت عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية للمركزين حوالي 1161، 922 حالة تعدى بنسبة بلغت 19.4%، 15.4% من إجمالي حالات التعدي بالمحافظة، بينما بلغت مساحة التعدي نحو 44، 35.1 فداناً بنسبة بلغت نحو 19.6%، 15.7% على الترتيب من إجمالي المساحة المتعدي عليها بالمحافظة.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

2- توزيع العينة على المراكز المختارة للموسم الزراعي (2021/ 2022): قد تم توزيع حجم العينة المطلوب وفقا للمبادي الأولية في النظرية الإحصائية طريقة أسلوب المعاينة حيث يمكن الحصول علي عينة ممثلة للمجتمع موضع الدراسة تمثيلاً تاماً، وقد تم استخدام أسلوب العينة العمدية والبالغة حوالى 150 استمارة، وقد تم توزيع حجم العينة على مركزي العينة لعدد حالات التعدي والمساحة المتعدي عليها بكل مركز، وقد اتضح من بيانات الجدول (3) أن أعلى مركزين وفقا للأهمية النسبية لعدد حالات ومساحات التعدي هما مركزي دمنهور وكوم حمادة حيث بلغت نحو 55.74%، 44.26% من أجمالي المحافظة للموسم الزراعي 2022/2021.

جدول 2. الأهمية النسبية للمساحة وعدد الحائزين وعدد الحالات والمساحات المتعدي عليها على مستوى مراكز محافظة البحيرة

م	مركز	عدد الحائزين	%	المساحة بالفدان	%	عدد حالات التعدي	%	المساحات المتعدي عليها بالفدان	%
1	كوم حمادة	52173	12.2	62195	9.9	922	15.4	35.1	15.7
2	ايتاي البارود	45001	10.5	44256	7.1	467	7.8	16	7.1
3	شبراخيت	40982	9.6	35034	5.6	484	8.1	12.3	5.4
4	الرحمانية	15946	3.7	16653	2.7	237	4	9	4
5	دمنهور	60449	14.1	60825	9.7	1161	19.4	44	19.6
6	الدلنجات	38091	8.9	71365	11.4	535	9	18.8	8.4
7	ابوالمطامير	18271	4.3	41724	6.6	246	4.1	16.5	7.4
8	جناكليس	6251	1.5	21612	3.4	187	3.1	7	3.1
9	حوش عيسي	19792	4.6	50172	8	367	6.1	13	5.8
10	ابوحمص	51304	12	83156	13.3	423	7.1	14	6.3
11	كفرالدوار	44310	10.4	76129	12.1	369	6.2	12.9	5.8
12	المحمودية	23600	5.5	33414	5.3	136	2.3	10	4.5
13	رشيد	7571	1.8	17186	2.7	184	3	8.2	3.7
14	ادكو	3663	0.9	13797.4	2.2	262	4.4	7.2	3.2
	الإجمالي	427404	100	627518.4	100	5980	100	224	100

المصدر: جمعت وحسبت من مديرية الزراعة بالبحيرة، إدارة الشئون الزراعية، بيانات غير منشورة 2022/2021.

جدول3. توزيع العينة على المراكز المختارة للعام 2022/2021.

المركز	دمنهور	كوم حمادة	الاجمالي
عدد حالات التعدي	1161	922	2083
%	%55.74	%44.26	%100
المساحة المتعدي عليها بالفدان	44	35.1	79.1
%	%55.63	%44.37	%100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مديرية الزراعة بالبحيرة، إدارة الشئون الزراعية، بيانات غير منشورة 2022/2021.

3- توزيع حجم العينة على القرى المختارة: من خلال إدارة حماية الأراضي بالجمعيات الزراعية بقرى عينة الدراسة ويتضح من الجدول (4) عدد حالات التعدي والمساحات المتعدي عليها بكل قرية وفقا للأهمية النسبية لحالات التعدي ومساحتها فقد وقع الاختيار على قريتي أبعاديه دمنهور وسنهور كأكبر قريتين في مركز دمنهور وقريتي البريجات ودست الاشراف كأكبر قريتين في مركز كوم حماد وقد تم تجميع 150 استمارة علي ثلاثة مراحل بواقع 50 استمارة لكل مرحلة،

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

ففي المرحلة الأولى هي استبيان آراء ووجهات النظر للمبحوثين أصحاب الأراضي حول صور وأسباب ودوافع المخالفة بالتعدي على الأراضي الزراعية والحلول المقترحه بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021، ثم المرحلة الثانية هي أستبيان آراء ووجهات النظر للمبحوثين اصحاب المشاريع المتعديين علي الأراضي الزراعية حول نوع وأسباب ودوافع المخالفة والمشكلات والحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة، والمرحلة الثالثة والاخيرة هي استبيان آراء ووجهات النظر للمبحوثين مديري إدارات الجمعيات الزراعية حول صور والاثار الناجمة عن التعدي على الأراضي الزراعية ومدى قدرة وكافية تطبيق القوانين والتشريعات وإجراءات المقترحة للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالمحافظة.

جدول 4. توزيع حجم العينة على القرى بمراكز العينة للعام 2022/2021

المركز	دمنهور		الاجمالي	كوم حمادة		الاجمالي
القرية	ابعادية دمنهور	سنهور		البريجات	دست الاشراف	
عدد حالات التعدي	213	166	379	137	110	247
%	%56.2	%43.8	%100	%55.5	%44.5	%100
المساحة المتعدي عليها بالفدان	18	11	29	9	7	16
%	62.1	37.9	100	56.2	43.8	%100
عدد الاستمارات في كل مرحلة	17	8	25	18	7	25

المصدر: جمعت وحسبت من مديرية الزراعة، إدارة حماية الاراضي بالبحيرة، بيانات غير منشورة2022/2021.

4- الأهمية النسبية لآراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021.

يتبين من الجدول (5) أن آراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول صور البناء على الأراضي بعينة الدراسة للموسم الزراعي 2022/2021 وأن الصورة الأكثر اهمية وانتشار اللتعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة هو البناء من أجل السكن بعدد 25 مفردة بنسبة بلغت حوالي50% من إجمالي صور التعدي على الاراضي الزراعية، وجاء في المرتبة الثانية البناء من أجل إقامة مشروع خاص بنسبة بلغت حوالي 28% بعدد 14 مفرده، بينما جاء في المرتبة الثالثة تبوير الاراضي الزراعية بعدد11 مفردة بنسبة بلغت حوالي 22% من إجمالي عينه الدراسة.

جدول 5. توزيع المبحوثين وفقا لأراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة للموسم الزراعي2022/2021.

م	صور التعدي على الأراضي	العدد التكراري	%
1	البناء سكن	25	50
2	إقامة مشروع خاص	14	28
3	تبوير الاراضي الزراعية	11	22
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة عام 2022/2021.

5- الأهمية النسبية لآراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول أهم أسباب البناء على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021: يتبين من الجدول (6) أن آراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول أهم اسباب البناء بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة خلال الموسم الزراعي 2022/2021 وقد جاء في

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

المرتبة الاولي هو بناء مسكن خاص للأسرة بعدد 21 مفردة بنسبة 42% ثم جاءت بالمرتبة الثانية الآراء التي أرجعت سبب البناء على الأراضي الزراعية بالمحافظة إلى إقامة مشروع خاص بعدد 13 مفردة بنسبة 26%، ثم تأتى آراء التي أفادت أن السبب في البناء على الأراضي الزراعية يرجع إلى انخفاض صافي العائد من الاراضي الزراعية بالمرتبة الثالثة بعدد 9 مفردة بنسبة 18%، وتأتى في المرتبة الرابعة والأخيرة الآراء التي أفادت فرصة المتعديين بالاستفادة من الانفلات الامني بعينة الدراسة في محافظة البحيرة بنسبة 14% بعدد 7 مفردة.

جدول6. توزيع المبحوثين وفقا لآراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول أهم الأسباب والدوافع بالتعدي بعينة الدراسة للموسم الزراعي2022/2021.

م	أسباب التعدي على الأراضي	العدد التكراري	%
1	بناء مسكن خاص للأسرة	21	42
2	لإقامة مشروع خاص	13	26
3	انخفاض صافي العائد من الارض	9	18
4	الاستفادة من الانفلات الامني	7	14
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة عام 2022/2021.

6- الأهمية النسبية لآراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول أهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة :

يتضح من الجدول (7) أن آراء أصحاب الأراضي حول الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعدي علي الأراضي الزراعية فكان في المرتبة الاولي آراء حول توفير فرص عمل للشباب من خلال إنشاء مشروعات زراعية بنسبة بلغت نحو 32%، وجاء في المرتبة الثانية آراء طلبت بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بالظهير الصحراوي بنسبة بلغت 28%، بينما جاءت في المرتبة الثالثة آراء التي طلبت بالسماح بتعلية المباني المقامة دور او اكثر وفقا للضوابط بنسبة بلغت نحو 18%، كما افادت الآراء المقترحه لمشكلة التعديات هو السماح لكل حائز تخصيص مساحة لعمل مزرعة تسمين مواشى أو أي مشروع اخر وذلك في المرتبة الرابعة بنسبة 14%، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاءت الآراء التي تطلب توفير مستلزمات انتاج الزراعي بأسعار منخفضة بنسبة بلغت بنحو 8%.

جدول 7. توزيع المبحوثين وفقا لآراء أصحاب الأراضي المتعدي عليها حول أهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة بالبحيرة للموسم الزراعي 2022/2021

م	الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية	العددالتكراري	%
1	توفير فرص عمل من خلال انشاء مشروعات زراعية	16	32
2	انشاء مجتمعات عمرانية جديدة بالظهير الصحراوي.	14	28
3	السماح بتعلية المباني المقامة دور او أكثر وفقا للضوابط	9	18
4	السماح لكل حائز تخصيص مساحة لعمل مزرعة تسمين مواشي أو أي مشروع اخر	7	14
5	توفير مستلزمات انتاج الزراعي بأسعار منخفضة.	4	8
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة عام 2022/2021.

7- الأهمية النسبية لآراء اصحاب المشاريع المقامة على الأراضي الزراعية المتعدي عليها حول نوع النشاط المقام على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021: يتبين من الجدول (8) أن التعدي بالبناء من أجل إقامة مشاريع على الأرض الزراعية بعينة الدراسة وذلك وفقا لنوع النشاط المقام من مشروعات زراعية وغير زراعية وقد جاءت مزارع تسمين الماشية كمشروع زراعي في الترتيب الأول ويمثل نحو 44% من إجمالي عدد الانشطة بعينة الدراسة بمحافظة بالبحيرة بينما جاءت مزارع انتاج الدواجن كمشروع زراعي في الترتيب الثاني يمثل نحو 26% بعينة الدراسة، وقد جاءت مشروع حفظ الاغذية (ثلاجه) كمشروع غير زراعي في الترتيب الثالث يمثل نحو 20% بعينة الدراسة، يليها في الترتيب الرابع والأخير معامل الالبان يمثل نحو 10% من إجمالي عدد الانشطة بعينة الدراسة لعام 2022/2021.

جدول 8.توزيع المبحوثين وفقا لآراء حول نوع النشاط المقام على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021

م	نوع النشاط	العدد التكراري	%
1	مزارع تسمين ماشية	22	44
2	مزارع انتاج دواجن	13	26
3	مشروع حفظ اغذية (ثلاجة)	10	20
4	معمل البان	5	10
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات أولية لعينة دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة عام2022/2021.

8- الأهمية النسبية لآراء اصحاب المشاريع حول أهم الاسباب التعدي ببناء على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة بالبحيرة للموسم الزراعي 2022/2021: يتبين من الجدول (9) أن الأسباب التي دعت اصحاب المشاريع بالبناء على الأراضي الزراعية هي صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة والذي أدي إلى إقامة المشاريع على الأراضي الزراعية في مقدمة الأسباب و بلغت نحو 44%، تليها أسباب ارتفاع أسعار أراضي مستقبلا وتحولها لأراضي كردون مباني وذلك للاستفادة بفروق الاسعار بنسبة بلغت نحو 34%، وجاء في الترتيب الاخيرة لآراء حول انخفاض الدخل المزرعي وتعرضهم للخسائر بنسبة تمثل نحو 22% من إجمالي الأسباب التي جعلتهم يقيموا تلك المشاريع على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة.

9- الأهمية النسبية لآراء اصحاب المشاريع حول أهم المشكلات التي تواجه أصحاب المشروع بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021: تبين من الجدول (10) الأهمية النسبية لآراء أصحاب المشروع حول المشكلات التي تواجههم أثناء إقامة المشروع وهي صعوبة استخراج التراخيص اللازمة لإقامة المشروع في الترتيب الأول التي تواجه أصحاب المشروع بنسبة بلغت حوالي 42% من إجمالي آراء بعينة الدراسة، يليها مشكلات صعوبة توصيل الخدمات للمشروع من كهرباء ومياه بتكرار نسبي يبلغ نحو 38% من إجمالي آراء بعينة الدراسة، وجاء ارتفاع اسعار المواد الخام حيث يبلغ نحو 20% من إجمالي آراء بعينة الدراسة الميدانية بالمحافظة.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

جدول 9. توزيع المبحوثين وفقا لآراء اصحاب المشاريع حول أهم أسباب إقامة المشاريع على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021

م	أسباب إقامة المشاريع على الأراضي الزراعية	العددالتكراري	%
1	صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع	22	44
2	ارتفاع أسعار أراضي مستقبلا كردون مباني.	17	34
3	انخفاض الدخل المزرعي وتعرضهم للخسائر	11	22
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان لعينة الدراسة بمحافظة البحيرة عام 2022/2021.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقا لآراء أصحاب المشاريع حول أهم المشكلات التي تواجه المشروع في عينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021

م	اهم المشكلات التي تواجه المشروع	العددالتكراري	%
1	صعوبة اجراء التراخيص المشروع.	21	42
2	توصيل الخدمات الأساسية للمشروع.	19	38
3	ارتفاع أسعار المواد الخام	10	20
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة لعام 2022/2021.

10- الأهمية النسبية لآراء أصحاب المشاريع المقامة على الأراضي المتعدي عليها حول أهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021: يتبين من الجدول (11) آراء أصحاب المشاريع المقامة على الأراضي الزراعية حول طرق المحافظة على الأراضي الزراعية من التعدي عليها فكان في مقدمة آلاراء بتخصيص أرض لإقامة المشروعات الزراعية بالظهير الصحراوي بنسبة تبلغ حوالى36%، ويليها الآراء المقترحة نحو تسهيل إجراءات إصدار التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات بالظهير الصحراوي بنسبة تبلغ نحو 26%، ثم جاءت آراء المقترحة بتعويض المزارعين عن الخسائر المادية للمحاصيل الزراعية المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 22%، كما جاءت الآراء التي تطلب بتفعيل قانون الزراعة التعاقدية لتحقيق سعر عادل للمزارع في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 16%.

جدول 11. توزيع المبحوثين وفقا لآراء أصحاب المشاريع المقامة على الأراضي المتعدي عليها حول أهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021.

م	الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية	العدد التكراري	%
1	تخصيص أرض لإقامة المشروعات الزراعية بالظهير الصحراوي	18	36
2	تسهيل اجراءات اصدار التراخيص اللازمة لإقامة المشروع	13	26
3	تعويض المزارعين عن الخسائر المادية للمحاصيل الزراعية	11	22
4	تفعيل قانون الزراعة التعاقدية لتحقيق سعر عادل للمزارع	8	16
الإجمالي		50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة لعام 2022/2021.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

11- الأهمية النسبية لآراء المبحوثين من مديري الجمعيات والادارات الزراعية حول صور التعدي على الأراضي الزراعية ومدى قدرة وكافية تطبيق القوانين والعقوبات على الحد من تلك المشكلة وإجراءات المقترحة للحد من ظاهرة التعدي بعينة الدراسة بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021

بتجميع آراء المبحوثين من مديري هذه الجمعيات والادارات الزراعية للقرى حول مشكلة التعديات على الأراضي الزراعية بقرى عينة الدراسة للوصول لحلول مقترحة لتلك الظاهرة الخطيرة من خلال سحب عينة لمديري جمعيات لأعلى مركزين التي تم اختيارهما سابقا وفقا للأهمية النسبية لحالات ومساحات التعدي هما مركزي دمنهور وكوم حمادة ثم بعد ذلك تم الاستعانة بآراء مديري الجمعيات بالإضافة إلى آراء بعض كبيري المهندسين الزراعيين بهذه الجمعيات بالمحافظة عينة الدراسة وكانت النتائج كالتالي:

12- الأهمية النسبية لآراء المبحوثين من مديري ادارات الجمعيات الزراعية حول صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة: تشير البيانات الواردة في الجدول (12) الأهمية النسبية لآراء مديري الجمعيات الزراعية حول صور التعدي على الأراضي الزراعية لعينة الدراسة حيث جاءت صورة بناء سكن خاص في المرتبة الأولى بنسبة 58%، يليها في المرتبة الثانية تبوير الاراضي الزراعي بنسبة 24%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة إقامة مشروع خاص بنسبة 18%.

جدول12. توزيع المبحوثين وفقا لآراء مديري الجمعيات والادارات الزراعية حول صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة

م	صور التعدي على الأراضي الزراعية	العددالتكراري	%
1	بناء سكن خاص للأسرة	29	58
2	تبوير	12	24
3	إقامة مشروع خاص	9	18
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة عام 2022/2021.

13- الأهمية النسبية لآراء المبحوثين من مديري الجمعيات الزراعية حول الآثار الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة: تبين من الجدول (13) آراء مديري الجمعيات الزراعية حول الآثار الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية بعينة محافظة البحيرة للموسم الزراعي 2022/2021 حيث جاءت الآراء التي أفادت أن التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة البحيرة يؤدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وعلي الصادرات الزراعية بالتالي انخفاض الدخل القومي في المرتبة الأولى بنسبة 40%، يليها بالمرتبة الثانية الآراء التي أوضحت أن التعدي علي الاراضي الزراعية تسببت في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية بنسبة 26%، أما المرتبة الثالثة أوضحت أن التعدي على الأراضي الزراعية تؤدى إلى اتلاف البنية الاساسية لشبكات التطور الري الحقلي الحديث بنسبة 20%، وتأتى الآراء أن التعدي على الأراضي الزراعية يتسبب في انخفاض الناتج الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية الهامة مثل الأرز والقمح في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 14%.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

جدول 13. توزيع المبحوثين وفقا لآراء مديري الجمعيات الزراعية حول الآثار الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة للموسم الزراعي2022/2021

م	الآثار الناتجة عن التعدي على الأراضي الزراعية	العددالتكراري	%
1	يؤدى التعدي على الأراضي الزراعية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وعلى الصادرات الزراعية وبالتالي انخفاض الدخل القومي.	20	40
2	التعدي على الأراضي الزراعية يتسبب في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية.	13	26
3	التعدي على الأراضي الزراعية يتسبب في اتلاف شبكات التطور الري الحقلي الحديث	10	20
4	التعدي على الأراضي الزراعية يتسبب في انخفاض الناتج الزراعي الكلى للمحاصيل الإستراتيجية الهامة	7	14
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة عام 2022/2021.

14- الأهمية النسبية لآراء المبحوثين من مديري الجمعيات الزراعية حول مدى قدرة وكافية تطبيق القوانين والتشريعات وإجراءات المقترحة للحد من صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة: ويتضح من الجدول (14) أن حوالى 64% من الآراء أشارت الى أن الإجراء القانوني كافي للقضاء على صور التعديات على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة، في حين اشار حوالى 36% من الآراء أن الإجراء القانوني لوحده غير كافي للقضاء على صور التعديات على الأراضي الزراعية بالمحافظة. كما بالجدول (15) الحلول المقترحة للقضاء علي صور التعديات على الأراضي الزراعية بمحافظة البحيرة حيث اشار نحو 32% من الآراء أن الحل هو استمرار حصر الاراضي الزراعية بالتصوير الجوي بوحدة المتغيرات المكانية حتي يتم الحد من صور التعدي علي الاراضي الزراعية وازالتها من المهد، بينما اقترح نحو 20% ضرورة استغلال الظهير الصحراوي لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة من خلال استصلاح أراضي صحراوية وذلك بهدف تعويض الاراضي الزراعية التي تم التعدي عليها، في حين اقترح نحو 16% بالاستمرار في تحصيل الغرامات وتكليف الادارات الزراعية بإعادة زراعتها وازالة التعدي علي نفقة المخالف واعادة الشئ لاصله، بينما اقترح نحو 14% بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحكمة المختصة في هذا الشأن، وأن نحو 10% من الآراء أقروا بضرورة توفير معدات كافية من اللوادر وحفار الشاكوش لتنفيذ حملات الإزالات بتعاون مع هيئة تحسين الاراضي وادارات والوحدات الحكم المحلي، وقد اقترح نحو 8% إلى أهمية التحفظ علي سيارات النقل التي تقوم بتحميل الطوب الابيض وعدم خروجه الابتصريح من مديرية الامن للمكان المراد البناء عليه.

جدول 14. توزيع المبحوثين وفقا لآراء مديري الجمعيات والإدارات الزراعية حول مدى تطبيق القوانين والتشريعات على صور التعديات على الأراضي بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة للموسم الزراعية 2022/2021

م	مدى تطبيق إجراء القوانين والتشريعات على القضاء على صور التعدي على الأراضي الزراعية	العدد التكراري	%
1	تطبيق القانون كافي.	32	64
2	تطبيق القانون غير كافي.	18	36
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة عام 2022/2021.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

جدول 15. توزيع المبحوثين وفقا لآراء مديري الجمعيات والادارات الزراعية حول الإجراءات والحلول المقترحه للقضاء علي صور التعدي على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة للموسم الزراعية 2022/2021

م	الإجراءات والحلول اللازمة للقضاء علي صور التعدي على الأراضي الزراعية	العدد التكراري	%
1	استمرار حصر الأراضي الزراعية بتصوير الجوي بوحدة المكانية حتى يتم الحد من صور التعدي علي الاراضي الزراعية وازالتها من المهد	16	32
2	استغلال الظهير الصحراوي لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة من خلال استصلاح أراضي جديدة.	10	20
3	الاستمرار في تحصيل الغرامات وتكليف الادارة الزراعية بإعادة زراعتها وإزالة التعدي علي نفقة المخالف واعادة الشئ لاصلة.	8	16
4	تنفيذ الإحكام الصادرة من المحكمة المختصة في هذا الشأن.	7	14
5	توفير معدات كافية من لوارد وحفار شاكوش لتنفيذ حملة الازالة من جهاز تحسين الاراضي والوحدات المحلية	5	10
6	التحفظ علي سيارات النقل التي تقوم بتحميل الطوب الابيض وعدم خروجه الابتصريح للمكان المراد البناء عليه من مديرية الامن	4	8
	الإجمالي	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة عام 2022/2021.

الملخص:

تعتبر التعديات على الأراضي الزراعية أحد أهم التحديات التي تحتل الأولوية عند الدولة من أجل الحفاظ على الرقعة الزراعية، وبرغم أن مصر تطبق قانونا صارما لحماية الاراضي الزراعية، وقد بلغ عدد حالات التعدي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011–2021) نحو 2.02 مليون حالة تعدي بمساحة تبلغ نحو 91.3 ألف فدان، الأمر الذي تسبب في إهدار أفضل الأراضي الزراعية، وقد استهدفت الدراسة التعرف على وضع الراهن للتعديات على الأرضي الزراعية بجمهورية مصر العربية ومحافظة البحيرة موضع الدراسة ، وكانت أهم النتائج كالتالي:

– تبين أن إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية، عدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات على مستوي الجمهورية عام 2021 بلغ حوالي 23668، 10150 حالة على الترتيب، وبلغ إجمالي مساحة التعدي على الأراضي الزراعية حوالي 1082، 426 فدان على الترتيب.

– تبين أن البحيرة تأتي في الترتيب الأول من حيث عدد حالات التعديات، وعدد الحالات التي لم يتم إزالة التعديات بها عام 2021 وبلغ حوالي 5980، 4696 حالة، تمثل 25.27%، 46.3% على الترتيب.

– تبين أن الصورة الأكثر اهمية وانتشار اللتعدي على الأراضي الزراعية هو البناء من أجل السكن بعدد 25 مفردة بنسبة بلغت 50% من إجمالي صور التعدي على الاراضي الزراعية.

– تتبين أن أهم اسباب البناء هو بناء مسكن خاص للأسرة بعدد 21 مفردة بنسبة 42%.

– تبين أن أهم الحلول المقترحة للقضاء على مشكلة التعدي علي الأراضي الزراعية هو توفير فرص عمل للشباب من خلال إنشاء مشروعات زراعية بنسبة 32%.

– تبين أن صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة للمشاريع أدت إلى إقامتها على الأراضي الزراعية بنسبة 44%.

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

– تبين أن تخصيص أرض لإقامة المشروعات الزراعية بالظهير الصحراوي في مقدمة طرق المحافظة على الأراضي الزراعية من التعدي بنسبة 36%.

– تبين أن بناء سكن يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 58% وفقا لآراء مديري الجمعيات الزراعية.

– تبين أن حوالي 64% من آراء مديري الجمعيات الزراعية تشير الى قدرة القوانين والتشريعات على القضاء على مشكلة التعديات بالمحافظة.

وأخيرا أمكن للدراسة وضع بعض التوصيات:

1- ضرورة حصر التعديات الاراضي الزراعية بإستخدام التصوير الجوي بوحدة المتغيرات المكانية بالمحافظات.

2- تنفيذ القوانين والإحكام الصادرة بشأن تحصيل الغرامات وتكليف الأدارات الزراعية بإعادة زراعتها وإزالة التعدي علي نفقة المخالف وإعادة الشئ لإصله.

3- جاهزية هيئة تحسين الأراضي بتوفير المعدات من لوادر وحفار شاكوش لتنفيذ حملات بالاشتراك مع وزارة الداخلية.

4- إستغلال الظهير الصحراوي لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة كاملة المرافق والخدمات لحل مشكلة التكدس في الدلتا.

المراجع:

1. **علي ابراهيم محمد (دكتور)** الوضع الحالي التصور المستقبلي للتعديات على الأرض الزراعية ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي بالاشتراك مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والمعهد العالي للتعاون الزراعي، التعدي على الأرض الزراعية الأسباب – الآثار – وسبل المواجهة، 18 مارس (2014).
2. **دعاء اسماعيل مرسي (دكتور)** المردود الاقتصادي لظاهرة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 25 (4)، ديسمبر (ب) (2015).
3. **هشام علي حسن الجندي (دكتور) وآخرون**.أثر التعديات على الأراضي الزراعية على صافي العائد والدخل في أهم الحاصلات الزراعية بمحافظة أسيوط، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 29 (4)، ديسمبر (ب) (2019).
4. **محمد ابراهيم يوسف** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدي على الأراضي الزراعية في محافظة كفر الشيخ، رسالة الماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ (2020).
5. **ولاء أبوالفتوح خضر** دراسة اقتصادية لآثار التعدي على الأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية (دراسة حالة في محافظة دمياط)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة (2019).
6. **محمد احمد عبد السلام قنديل واخرون**،التمدد العمراني علي الأراضي الزراعية في محافظة الغربية، ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، مجلد 27، العدد3، 1771–1781،(2019).
7. **محمد عبدالقادر عطاالله (دكتور) وآخرون**، دور السياسات الزراعية في الحد من التعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني (ب)، ديسمبر(2018).
8. **محمد محمد الماحي (دكتور) وآخرون**، دراسة اقتصادية تحليلية للفقد في الموارد الأرضية الزراعية بالإسكندرية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 5، العدد3، مارس (2014).
9. **عادل ابراهيم الحاملي واخرون** ،رؤي القيادات المحلية والمسئولين الارشاديين للحد من التعديات علي الاراضي الزراعية بمحافظة كفر الشيخ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد 10، (12) (2019).
10. **عبدالستار عبد الحميد محمد الطراوي**، امكانيات التوسع الزراعي الرأسي في محافظة كفرالشيخ - رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٧.
11. **اجتماع برئاسة مجلس الوزراء** بالجلسة رقم 180 بتاريخ 2022/2/10 "موقف التعديات على الاراضي الزراعية والاجراءات التي يتم اتخاذها بهدف الحفاظ علي الرقعة الزراعية".
12. **الحسيني أحمد النقيلى(دكتور) وآخرون** ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية للتعدي على الأرض الزراعية في ج م ع (دراسة حالة محافظة الدقهلية)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 24 (4)، ديسمبر(2014).

13. **منال محمد سامي خطاب (دكتور)**، دراسة اقتصادية لأثر التغيرات السياسية في مصر علي التعدي علي الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد4، ديسمبر (2015).
14. **إيهاب عبد الخالق هيكل**(دكتور)، ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية دراسة حالة بإحدى قرى محافظة البحيرة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد 11 (12) :879. **(2020)**.
15. **إيهاب عبدالخالق محمد (دكتور) واخرون:** درجة إدراك المزارعين للمخاطر والمشكالت المتعلقة بمياه الري وعالقتها ببعض خصائصهم الشخصية والاجتماعية الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثالث للدراسات والبحوث البيئية، 23 : 25 فبراير (2015)، جامعة مدينة السادات.
16. **عبدالستار عبد الحميد محمد الطراوي (دكتور)**، دراسة اقتصادية لأهم مشاكل الزراعة المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد28، العدد4، ديسمبر (ب) (2018).
17. **فوزي عبدالعزيز الشاذلي (دكتور)** وآخرون، التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطرة والمتغيرات المحلية والدولية، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر 2009.
18. **إيهاب عبدالخالق محمد،(دكتور) واخرون:** درجة إدراك المزارعين للمخاطر والمشكالت المتعلقة بمياه الري وعالقتها ببعض خصائصهم الشخصية والاجتماعية الاقتصادية، المؤتمر الدولي الثالث للدراسات والبحوث البيئية، 23 : 25 فبراير (2015)، جامعة مدينة السادات.
19. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 11 اغسطس سنة 1983، العدد 32.
20. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 11 مايو سنة 1996، العدد 18 (مكرر).
21. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 11 مايو سنة 2008، العدد 19 مكرر (أ).
22. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 12 اكتوبر سنة 1978، العدد 41.
23. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 16 أغسطس سنة 1973، العدد 33.
24. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 17 ديسمبر سنة 2011، العدد 284.
25. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 24 يناير سنة 2018، العدد 3 مكرر (د).
26. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 25 ابريل سنة 2021، العدد 16 مكرر.
27. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 25 فبراير سنة 1982، العدد 8.
28. **الجريدة الرسمية الوقائع المصرية**، 3 نوفمبر سنة 2022، العدد 44 تابع (أ).
29. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
30. **رؤية مصر إستراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030** ، وزاره التخطيط والمتابعة، ج.م.ع
31. **الموقع الرسمي للجهاز المركزي التعبئة العامة والاحصاء .**
32. **مديرية الزراعة البحيرة**، إدارة حماية الأراضي، سجلات الإحصاء، بيانات غير منشورة.
33. **مركز المعلومات ومتخذ القرار**، محافظة البحيرة.
34. **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، سجلات الإحصاء، بيانات غير منشورة.
35. **محمد صلاح الدين الجندى (دكتور)، حمدى الصوالحى (دكتور) ، الهام عبد المعطى عباس (دكتور)**، تحليل قياسي لكفاءة استخدام الموارد الزراعية ودورها فى مواجهة التحديات التى تواجه القطاع الزراعى المصرى – المؤتمر الثانى والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ١٢–١٣ نوفمبر ٢٠١٤ .

10.21608/MEAE.2023.224431.1215

36. **وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى** ،مركز البحوث الزرعيه ،معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ،استراتيجيه الزراعه المصريه ٢٠-٣٠.

37. **منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة** البرنامج العالمي للإحصاء الزراعي، المجلد الثاني، المبادئ التوجيهية العملية، سلسلة التنمية الأحصائية (16) روما، 348 صفحة،2020، الترخيص CC BY-NC-SA 3.0 IGO-

1. **Kamal, A. and Hifzur, R. (2013).** Urban Encroachment on Agricultural Lanaiin Urban – Fringe Arens: A study From India, Lambert, 2013.
2. **Hegazy, I.R. and Kaloop, M.R. 2015**. Monitoring urban growth and land use change detection with GIS and remote sensing techniques in Daqahlia Governorate Egypt. International Journal of Sustainable Built Environment, 4(1), 117-124.
3. **Zaky, M.M,. and Dalia, M.M. 2019**. Assessing the Impact of Urban Encroachment on Agricultural Land in Kafr El-sheikh Governorate using GIS and Remotely Sensed Data(2019) .Current Applied Science and Technology Vol. 19 No. 1 (Jan. - Apr. 2019)
4. **Anderson, David R., Dennis J. Sweeney, Thomas A. Williams, 2011**, Statistics for business and economics, 11th ed , Nelson education Ltd, Canada.
5. **Ayichew, Fekadu Kassa, (2014).** The paradox in environmental determinism and possibilism: A literature review, Journal of Geography and Regional Planning Vol.7(7)(7):132-139, DOI: 10.5897/JGRP2013.0406.
6. **Georgeson, Lucien, , Mark Maslin, and Martyn Poessinouw, (2017).** The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, Department of Geography, University College London, Pearson Building, Volume 4, Issue 1.
7. **Julian, Joseph and William Kornblum, (1983**). Social Problems, Forth Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs, New Jersey.
8. **Zimmerer, Karl S., (2017).** Geography and the Study of Human–Environment Relations, First published: 06 March2017,